مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

# توظيف اللغة العربية في تأويل آيات الصفات عند الزمخشري في الكشاف(*)

**هادي بهجت صبري**
أستاذ مساعد في كلية العلوم والدراسات الإسلامية
قلقيلية - فلسطين
**محسن الخالدي**
أستاذ التفسير في جامعة النجاح الوطنية
نابلس - فلسطين

*) تاريخ تسليم البحث 11/12/2025 تاريخ قبوله للنشر 12/2/2026
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

# توظيف اللغة العربية في تأويل آيات الصفات عند الزمخشري في الكشاف

**هادي بهجت صبري**
أستاذ مساعد في كلية العلوم والدراسات الإسلامية
قلقيلية - فلسطين
**محسن الخالدي**
أستاذ التفسير في جامعة النجاح الوطنية
نابلس - فلسطين

**ملخص**

تعددت الأساليب التي اعتمد عليها الزمخشري في تأويل آيات الصفات، وجاء هذا البحث ليبرز اعتماد الزمخشري على اللغة العربية في ذلك، ووظف البحث في سبيل ذلك المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي، ومن أهم ما توصل إليه من نتائج: أن الزمخشري وظف اللغة العربية في تأويل آيات الصفات بما يتوافق مع مذهب المعتزلة في عدد من المواضع، وأنه لم يتوسع في ذلك، بل اكتفى بالإشارة السريعة.

**كلمات مفتاحية:** الزمخشري، تأويل، آيات الصفات.

# The use of the Arabic language in interpreting verses describing God's attributes, according to al-Zamakhshari in al-Kashshaf

**Hadi Bahgat Sabri**

**Assistant professor in College of Aleulum And Dirasat Al-Iislamia - Qalqilia - Palestine**

**Mosen Sameeh Al-Khaldai**

**Professor of Tafsir at An-Najah National University – Nablus – Palestine**

## Abstract

This study explores Al-Zamakhshari's methods in interpreting Qur'anic verses on divine attributes, emphasizing his reliance on the Arabic language. Using inductive and descriptive approaches, the research finds that he applies linguistic analysis in line with Mu'tazilite thought in certain cases. Nevertheless, his treatment remains succinct, offering only brief and focused remarks.

**Keywords:** Al-Zamakhshari, interpretation (ta'wil), Qur'anic divine attributes, Mu'tazilite theology.

**مقدمة البحث:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فقد تمدح الله ﷻ نفسه بصفات الكمال والجمال والجلال، وأنزل في كتابه جملة من هذه الصفات، لتكون نورًا في طريق المؤمن، يقوي بالعلم بها إيمانَه، ويعمق بالتأمل بها يقينه، وتستقيم بالعمل بمقتضاها جوارحه.

ولقد قرأ الجيل الأول من هذه الأمة هذه الآيات في كتاب الله تعالى، وتعاملوا معها من منطلق التسليم لكلام الحكيم الخبير، ومن منطلق طلب الهداية من النص القرآني، دون اللجوء إلى مفاهيم خارجة عن الدائرة الإسلامية، فما كانت إلا سببًا في زيادة في حبهم لله تعالى.

ولكن ظهرت بعد ذلك الفلسفات اليونانية، فتلقفها بعض المسلمين بنفسية المنبهر، وبالغوا في إعلاء منزلتها حتى ملكت عليهم عقولهم، فنزلوها منزلة الحَكَم على نصوص الشريعة، ووجهوا ما يتعارض معها من النصوص لتكون موافقة لما اختاروه وقرروه من تلك القواعد، فسلكوا الطرق الوعرة، وتلمسوا التأويلات المخالفة لظاهر النص، بل وصلوا إلى التكلف والتمحل في سبيل ذلك... وكانت آيات الصفات أبرز أبواب الدين تأثرًا بهذه الحالة التأويلية.

وقد تنوعت الفرق الإسلامية في درجة تأثرها بهذه الحالة ما بين مقل ومكثر، وكانت فرقة المعتزلة من أكثر الفرق الإسلامية إيغالا في التأويل، وبرزت في هذه المدرسة أسماء عديدة ساهمت بدرجات متفاوتة، وبطرق مختلفة في هذه الحالة.

والإمام جار الله الزمخشري من أبرز هذه الأسماء، ولكنه تميز بأنه ذو علم راسخ في العربية وعلومها، فاكتسب ما يذكره من كلام حول آيات الصفات قيمة مميزة.

ولذلك، فهذا البحث هو محاولة للوقوف على نماذج من هذه التأويلات، مع الإشارة إلى وجوه نقدها الرئيسة.

**أهمية البحث:**

يمكن بيان أهمية هذا البحث من خلال أمرين:

1- أهمية باب الصفات الإلهية في العقيدة.

2- الأثر السلبي للتأويلات في باب الصفات، وبخاصة التي ذكرها إمام متمكن في العربية وعلومها كالإمام الزمخشري.

**الدراسات السابقة:**

من الدراسات السابقة التي تم الوقوف عليها في هذا الموضوع:

1- المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير، عرض ونقد، لصالح بن غرم الله الغامدي، وهو كتاب مطبوع في مجلدين، في دار الأندلس، حائل، السعودية، وقد يعرض

في هذا البحث لمنهج ابن المنير في الاعتقاد، ثم عرض كلام الزمخشري في العقيدة، وعرض نقد ابن المنير له، ثم بين وجه الصواب والخطأ في نقد ابن المنير، وقد ركز الباحث على الجانب العقدي أكثر من الجانب البياني.

2- أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف، وهي رسالة ماجستير، لمهند حسن الجبالي، بإشراف الدكتور سلمان محمد القضاة، في جامعة اليرموك، وقد بحث الباحث أثر مذهب الزمخشري في اختياراته اللغوية والنحوية بشكل أساسي، مع التعرض لأثر مذهبه على اختياراته الصرفية والبلاغية، وذلك من خلال استعراض أصول المعتزلة الخمسة، ويركز هذا البحث على استعراض أثر اعتزال الزمخشري على خياراته اللغوية والصرفية.

3- التفسير بالرأي في الكشاف للزمخشري على اللغة والبلاغة وعلى الأصول الخمسة للمعتزلة، للسيد أحمد فرج، وهو مطبوع في مجلد، في دار الوفاء، عام ٢٠١١م)، ولم يتح للباحثين الاطلاع على هذه الرسالة، أو على معلومات عنها.

وتميز هذا البحث عن هذه البحوث بعرض استخدام الزمخشري لفنون اللغة عمومًا في توجيه آيات الصفات بما يوافق مذهب المعتزلة.

## مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة على سؤال:

**- كيف وظف الزمخشري علوم اللغة العربية في تأويل آيات الصفات؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما مفهوم التأويل؟

2- ما ضوابط آيات الصفات التي تميزها عن غيرها؟

3- ما الأسس التي اعتمد عليها الزمخشري كمسوغات للتأويل؟

4- ما أبرز صور توظيف الزمخشري للبيان في تأويل آيات الصفات؟

## أهداف البحث:

1- بيان المقصود بالتأويل في آيات الصفات.

2- معرفة الضوابط التي تميز آيات الصفات عن غيرها.

3- التعريف بالأسس التي اعتمد عليها الزمخشري كمسوغات للتأويل.

4- بيان أبرز صور توظيف الزمخشري للغة العربية في تأويل آيات الصفات.

**منهج البحث:**

اتبع الباحثان في هذا البحث المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء كلام الزمخشري في توظيف اللغة العربية في تأويل آيات الصفات.

والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال محاولة جمع المعلومات وتنظيمها للوقوف أبرز صور هذا التوظيف.

**حدود البحث:**

تستند هذا البحث إلى المحددات التالية:

**موضوع البحث:** هو آيات الصفات بشكل أساسي، ولا يعنى هذا البحث بدراسة المسائل العقدية الأخرى التي لها صلة بالصفات من بعض جهاتها؛ وبناء على ذلك فلا يعنى هذا البحث بتأويلات الزمخشري فيما يتعلق بالقدر والمسائل المتصلة به، كإرادة الله تعالى للشر، ومسألة التحسين والتقبيح العقليين، ولا تعنى كذلك بدراسة موضوع وحدانية الله تعالى بشكل مفصل، ولا بدراسة مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة.

وليس من مقصود البحث التوسع في نقد الأسس التي اعتمد عليها الزمخشري كمسوغ للتأويل، بل ستكتفي بالنقد السريع لها.

**المعيار الذي يحتكم إليه البحث:** هو طريقة أهل الحديث السلفية في التعامل مع آيات الصفات؛ وبناء على ذلك فلا يقصد هذا البحث إلى إثبات صحة هذه الطريقة، بل تعتبرها الأساس الذي يتم عليه النقد.

**خطة البحث:**

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

**أما المقدمة** ففيها: بيان أهمية البحث، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده، وخطته.

**وأما التمهيد** ففيه ذكر مفهوم بالتأويل، وآيات الصفات وتقسيماتها، وطريقة الزمخشري في التعامل مع آيات الصفات.

**المبحث الأول: تعامل الزمخشري مع آيات الصفات الملازمة لذات الله ﷻ**

المطلب الأول: الصفات الذاتية.

المطلب الثاني: الصفات الخبرية.

**المبحث الثاني: تعامل الزمخشري مع الصفات الاختيارية**

وأما **الخاتمة ففيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج**

والله تعالى نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفق كاتبه للصواب.

**تمهيد:**

وهو مدخل فيه مقدمات يقوم البحث عليها.

**أولًا: مفهوم بالتأويل**

**التأويل في اللغة:** ذكر ابن فارس أن "الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه"، وأن من الأصل الثاني الذي هو الانتهاء: الأيل، وهو ذَكَر الوعل، وسمي بذلك "لأنه يؤول إلى الجبل يتحصن"(١).

فيؤخذ من هذا أن فعل (أول) يدور في أحد معنييه حول الرجوع، وهو المعنى المناسب للتأويل اصطلاحًا كما سيأتي.

**وأما في الاصطلاح:** فالمشهور أن التأويل عند الأصوليين: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى مرجوح يحتمله، لدليل دل على ذلك(٢)، أي: أن اللفظ يكون له معنى ظاهر راجح، ومعنى محتمل مرجوح أو أكثر، فيؤخذ بالمعنى المرجوح لأجل دليل يسوغ ذلك، وبناء على ذلك فإن كان ذلك الدليل الصارف غير صحيح فإن التأويل يكون تأويلًا فاسدًا.

**ثانيًا: مفهوم آيات الصفات، وتقسيماتها**

**المراد بآيات الصفات عند أهل السنة:**

الآيات التي أثبت منها أهل السنة صفات لله تعالى، بناء على طريقتهم في استنباط الصفات من الآيات، والمعيار في ذلك: أن تذكر الآية الصفة مسندة إلى الله تعالى، وأن يدل السياق على أن المراد بالآية إثبات الصفة، فالآية التي لا تتحقق فيها الشروط لا تكون من آيات الصفات.

والذي يدعو إلى هذا البيان أن هناك آيات أو أحاديث قد يفهم منها بعض الناس أنها تدل على صفة لله تعالى، أو يحاول أن يلزم أهل السنة بإثبات صفة منها لله تعالى، بينما لم يفهم أهل السنة منها ذلك بناء على سياقها في اللغة فحسب، وليس بناء على أصول مخالفيهم من أهل الكلام.

وبناء على ذلك فقد يوجد نص شرعي يضيف صفة إلى الله تعالى، ومع ذلك لا يفهم منه بعض العلماء ممن يأخذون بطريقة أهل السنة أن المراد إثبات الصفة، بناء على سياقه(٣).

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار الفكر، مادة (أول)، (١/١٥٩).

(٢) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ط٢، (٢٠١٢م/١٤٣٣هـ)، الرسالة العالمية، دمشق، (٢/٤٩)، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: عمر سليمان الأشقر، ط٢، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، وزارة الأوقاف، الكويت، (٣/٤٣٧). صالح، محمد أديب، **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**، ط٤، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، الكتب الإسلامي، بيروت، (١/٣٦٦).

(٣) العميري، سلطان بن عبد الرحمن، **العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية**، ط١، (١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، دار مدارج، السعودية، (١/٢٣٦-٢٣٨).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة: ١١٥]، فإن بعض السلف لم يفهم من هذه الآية إثبات صفة الوجه، ولكنه أثبتها من نصوص أخرى؛ والذي دعاهم إلى ذلك هو سياق الآية، حيث رأوا أن المراد جهة القبلة(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦] فإن أهل السنة لم يفهموا منها أن الله تعالى أتى إلى قواعد بنيانهم بذاته، لأن السياق هو إنزال العذاب، واجتثاث البنيان من أصله(٢).

والفرق بين هذه التفسيرات وبين تأويلات المتكلمين أن أهل السنة لم ينطلقوا من قواعد أو أصول خاصة، بل لاحظوا السياق، ولذلك فإنهم فهموا إثبات الصفات من الغالب الأعم من نصوص الصفات.

وأما المتكلمون فإنهم ينطلقون من قواعد وأصول يرون من خلالها أن عامة نصوص الصفات يفيد ظاهرها معاني باطلة، ويعدون أصولهم قرائن صحيحة يقينية تسوغ صرف النصوص عن ظاهرها، فيبحثون – بناء على ذلك – عن الأوجه غير الظاهرة لحمل النص عليها، ولو كان ذلك مصادمًا للسياق والظاهر.

**تقسيم آيات الصفات إلى أنواع من المسائل الاجتهادية:**

وقد تنوعت طرق العلماء في تقسيمها مراعين جهات متعددة، والتقسيم الذي سيسير عليه هذا البحث هو تقسيم الصفات من جهة تعلقها بذات الله تعالى(٣).

وتنقسم الصفات بالنظر إلى تعلقها بذات الله تعالى إلى قسمين(٤):

**الأول:** صفات ملازمة لذات الله تعالى، وهي التي لا تنفك عن الذات، كالحياة والعلم، والصفات الخبرية كاليد.

وقد قسم الباحثان هذا النوع إلى قسمين من باب التسهيل، فجعل التي قد تثبت بالعقل كالحياة والعلم تحت اسم: الصفات الذاتية، والصفات التي لا تثبت إلا بالنص تحت اسم: الصفات الخبرية.

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**، تحقيق: عبد الله التركي، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، دار عالم الكتب، الرياض، (٤٥٩/٢، ٤٦٠)، ابن قاسم، عبد الحمن بن محمد، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ط١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، (مصورة)، (٤٢٩/٢).

(٢) الطبري، **جامع البيان**، (٢٠٥/١٤، ٢٠٦)، ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: حسن عباس قطب وآخرين، ط١، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، دار عالم الكتب، الرياض، (٣٠٥/٨).

(٣) العميري، **العقود الذهبية**، (١٣٧/١).

(٤) العميري، **العقود الذهبية**، (٨٨/١).

**الثاني**: صفات اختيارية، وهي الصفات التي يتصف الله تعالى بجنسها أزلًا، ويتصف بأفرادها متى شاء؛ فجنس هذه الصفات قديم ملازم لذات الله تعالى، وأفرادها متجددة، يتصف الله تعالى بها متى شاء[1].

**وحقيقة هذا الأصل:**

أن المعاني والصفات القائمة بذات الله تعالى ليست كلها قديمة الآحاد والأفراد، وإنما هناك أفراد ومعان متجددة تقوم بذات الله تعالى، فالكافر أثناء كفره يبغضه الله ولا يحبه، فإذا أسلم أحبه ولم يبغضه، فيتجدد فرد من أفراد المحبة.

وقد يختلف العلماء في إدخال بعض الصفات تحت هذين النوعين، ولكن ليس المراد هنا تحقيق الكلام في ذلك، بل المقصود اتباع تقسيم يسهل عرض مادة البحث.

**ثالثًا: طريقة الزمخشري في التعامل مع آيات الصفات**

من أهم الأمور التي لاحظها الباحثان على طريقة الزمخشري في التعامل مع آيات الصفات:

1- أنه لا يكثر من التوسع والاستطراد والتأصيل لمذهبه، بل هذا قليل، وهو يكتفي غالبًا بالإشارة السريعة، وأمثلة هذا ستأتي في ثنايا البحث.

2- أنه يوظف الجانب البياني في التأويل -كغيره من نفاه الصفات، حيث يحرصون على ذكر وجوه لغوية أخرى يحتملها اللفظ أو السياق، بحيث يكون هذا الوجه غير مصادم للأصول التي بنوا عليها مذهبهم في الصفات.

والإشكال الأساسي هنا ليس في وجود وجوه متعددة لفهم اللفظ أو السياق، فهذه الوجوه قد تكون صحيحة في ذاتها، وقد تكون باطلة، ولكن مع التسليم بصحة بعضها فإنه لا تسليم بصحة المسوغ للجوء إلى تلك المعاني؛ وذلك أن نصوص الصفات دلت من خلال ظاهرها وسياقها على معان لم يؤولها السلف، ولا ينبغي العدول عنها إلا لدليل صحيح.

وأهل التأويل لما كانوا يعدون قواعدهم وأصولهم أدلة يقينية صحيحة فإنهم جعلوها دليلًا صحيحًا يصلح لصرف تلك الآيات عن ظواهرها، ومن ثم فموضع الخلاف الأساسي في مناقشة مدى صلاحية تلك الأصول لأن تكون صارفًا للفظ عن ظاهره، فإذا لم تكن كذلك لم يبق مسوغ للتأويل.

وهذا البحث ليس موضع التفصيل في مناقشة تلك الأصول، بل سيتم بيانها، مع إبطالها بشكل مختصر.

ولكن يلاحظ هنا وجه عام في إبطال طريقة أهل التأويل عمومًا، وهو أن يقال: إن كثرة الآيات القرآنية التي يصادم ظاهرها تلك الأصول، يعطينا إشارة إلى أن الظاهر مراد، فالتأويل أداة استثنائية، يصار إليها عند الحاجة، أما أن يكون في القرآن مئات من الآيات التي يعد أهل التأويل ظواهرها من الباطل فهذا شيء بعيد، بل قد يلزم منه الانتقاص من ذات المتكلم بهذا الكلام، وذلك أننا لو سمعنا أن عالما خرج إلى الناس وجعل يتكلم بالكلام

(١) ابن قاسم، **مجموع فتاوى ابن تيمية**، (٢١٧/٦)، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، (٣/٢).

الكثير في باب العقائد، ثم تبين أنه لم يرد كثيرًا من ظواهر كلامه، مع عدم تصريحه بذلك، لكان هذا ذما في حقه لما يترتب عليه من التضليل(١).

3- قد لا يؤول الزمخشري الآية أحيانًا، وإنما يبقي النص كما هو، ويبني التفسير عليه، أو يكرر لفظ الآية، وهذا لا يعني إثباته الصفة، لأن هذا الصنيع صنيع سلبي لا يفهم منه إثبات الصفة ولا نفيها، ولذلك فهذا الصنيع يحمل على مذهبه المعروف عنه، والذي صرح به في مواضع(٢).

## المبحث الأول: تعامل الزمخشري مع آيات الصفات الملازمة لذات الله ﷻ

تعامل الزمخشري مع الآيات التي ذكرت الصفات الملازمة لذات الله ﷻ انطلاقًا من مذهب المعتزلة منها؛ وهو أنهم لا يثبتون لله تعالى صفة على أنها معنى قائم بذات الله تعالى، فمثلًا: لا يثبت المعتزلة صفة السمع لله تعالى على أنها معنى قائم بذاته، ولكن يقولون: يسمع بذاته، فيثبتون لله سمعًا هو ذاته.

ومثل هذا يقولون في باقي المعاني التي يمكن أن يقبلوا بإضافتها إلى الله تعالى على مذهبهم، فيقولون: لله تعالى بصر هو ذاته، وكلام هو ذاته، وإرادة هي ذاته(٣).

وبناء على ذلك فإن المعتزلي قد يقول: لله تعالى سمع وبصر، وقد يقول: سمع الله قول فلان؛ ولكنه لا يقصد أن هذه المعاني شيء غير الذات، أو أنها قدر زائد عن الذات، أي أن الله تعالى سميع بلا سمع، بصير بلا بصر.

وأهم ما يعتمدون عليه في نفي الصفات: دليل تعدد القدماء، ودليل التركيب، ودليل الحدوث والأعراض.

**الدليل الأول**: دليل تعدد القدماء، ووجه الاستدلال به عندهم: أننا إذا أثبتنا لله تعالى صفات فيلزم من هذا أننا نثبت معه آلهة أخرى.

وحاصل كلامهم: أن الصفة غير الموصوف؛ فإذا أثبتنا لله تعالى معاني قائمة بذاته فيلزم من هذا أنها قديمة، وإذا كانت قديمة لزم وجود قدماء مع الله تعالى، وهذا ينافي التوحيد(٤).

يقول القاضي عبد الجبار: "وأما من يخالفنا في الصفات، ويثبت معه - جلّ وعز - علمًا وقدرة وحياة، على

---

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: علي بن محمد، ط٣، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، دار العاصمة، الرياض، (٣٢١/١)، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، **القائد إلى تصحيح العقائد**، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٦٩، ١٧٠).

(٢) ومن أمثلة عدم التأويل في تفسير الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل**، تعليق: الشربيني شريدة، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٨/١)، (٢٣٠/٢، ٥٦٧، ٦٥٣)، (٥٢٣/٣)، (٤١٧/٤).

(٣) القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، **المختصر في أصول الدين** (ضمن مجموع بعنوان، رسائل العدل والتوحيد)، تحقيق: محمد عمارة، ط٢، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، دار الشروق، القاهرة، (٢١٢).

(٤) القاضي عبد الجبار، **المختصر في أصول الدين**، (٢١٢، ٢١٣).

ما قدمنا فيه القول، فلا سبيل إلى أن ينفي مع الله سبحانه قديمًا ثانيا عاجزًا"(١).

ويمكن اختصار الجواب على كلامهم بأن الإشكال عندهم في الأساس الذي يقوم عليه هذا الدليل، وهو أن الصفة غير الموصوف؛ فهم يتعاملون مع الصفة على أنها شيء مختلف عن الموصوف، فيجعلونها شيئًا قائمًا بنفسه يوازي الموصوف، ولذلك يقولون: يلزم من وصف الله بالصفات تعدد القدماء، أي: أن هذه الصفات تتصف بالقدم بشكل مستقل.

وهذا خلل في التعامل مع الأشياء الوجودية، فالصفة ليست كيانًا مستقلًا عن الموصوف، بل هي ملازمة للموصوف وتابعة له، فلا تأخذ حكمًا مستقلًا؛ فإنه لا يقول أحد من العقلاء – مثلًا: إن صفة من صفات النبي ﷺ تتصف بالنبوة! وكذلك لا يقول أحد: إن صفة الله تتصف بالقدم مستقلة عنه(٢).

وقد أشار الزمخشري إلى مسألة تعدد القدماء في تفسير قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، حيث ذكر بعض عقائد الكفار الفاسدة كأمثلة على كذبهم على الله تعالى، ثم أردف ذلك بذكر نماذج من أقوال المخالفين له فقال: "ولا يبعد عنهم قوم يسفهونه بفعل القبائح، وتجويز أن يخلق خلقًا لا لغرض، ويؤلم لا لعوض، ويظلمونه بتكليف ما لا يطاق، ويجسمونه بكونه مرئيًا معاينًا مدركًا بالحاسة، ويثبتون له يدًا وقدمًا وجنبًا متسترين بالبلكفة(٣)، ويجعلون له أندادًا بإثباتهم معه قدماء"(٤).

فقد أشار بقوله: "يسفهونه بفعل القبائح، وتجويز أن يخلق خلقًا لا لغرض، ويؤلم لا لعوض، ويظلمونه بتكليف ما لا يطاق" إلى مسائل متعلقة بالقدر، يتفق على بعضها أهل السنة والأشاعرة، وينفرد الأشاعرة ببعضها(٥).

وأشار بقوله: "ويجسمونه بكونه مرئيًا معاينًا مدركًا بالحاسة" إلى مسألة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة(٦).

وأشار بقوله: "ويثبتون له يدًا وقدمًا وجنبًا متسترين بالبلكفة" إلى مذهب أهل السنة في إثبات الصفات الخبرية(٧).

وأشار بقوله: "ويجعلون له أندادًا بإثباتهم معه قدماء" إلى إثبات الصفات لله تعالى، بما في ذلك صفات المعاني

---

(١) القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، تحقيق: محمد مصطفى حلمي وآخر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (٣٤١/٤).

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (١٢٣/٢-١٣٠)، وله، **الصفدية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، دار الفضيلة، الرياض، (٢٢٧/٢، ٢٢٨).

(١٥) البلكفة كلمة منحوتة من قول، بلا كيف.

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (٣٢/٤).

(٥) ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور، **الانتصاف**، مطبوع في هامش الكشاف للزمخشري، (٣١/٤).

(٦) ابن المنير، **الانتصاف**، مطبوع في هامش الكشاف للزمخشري، (٣١/٤).

(٧) مع التنبيه على أن أهل السنة لا يثبتون لله تعالى جنبا كما يدعي عليهم ذلك بعض خصومهم، بل آية ﴿أَن تَقولَ نَفسٌ يا حَسرَتا عَلى ما فَرَّطتُ في جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ليست من آيات الصفات عندهم، وللتوسع في ذلك ينظر: الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد، **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد**، تحقيق: رشيد الألمعي، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، مكتبة الرشد، الرياض، (٨٠٧/٢)، الطبري، **جامع البيان**، (٢٣٤/٢٠، ٢٣٥)، ابن القيم، **الصواعق المرسلة**، (٢٤٧/١-٢٥٠).

التي يثبتها الأشاعرة، كالسمع والبصر[١].

**الدليل الثاني:** دليل التركيب، وحاصله أن إثبات الصفات لله تعالى يلزم منه التركيب والتكثر، وهذا يلزم منه أن الله تعالى يفتقر إلى تلك الصفات التي "تركّب" منها، والافتقار ينافي الربوبية، وعليه فلا يجوز أن يتصف الله تعالى بالصفات[٢].

ويدخل تحت هذا الدليل: دليل التجسيم، وحاصله أن إثبات الصفات لله تعالى يلزم منه أن يكون الله جسمًا، ولكن الله تعالى لا يصح أن يكون جسمًا، إذن فلا يتصف الله تعالى بالصفات[٣].

وهذا المعنى من أكثر المعاني تكرارًا في الكتب المتعلقة بالأسماء والصفات، وكل طائفة تتهم الأخرى بالتجسيم، فالفلاسفة – كابن سينا وغيره – يتهمون المعتزلة بالتجسيم، والمعتزلة يتهمون الأشاعرة بذلك، والأشاعرة يتهمون أهل السنة بذلك[٤].

ولذلك فهذان الدليلان ليسا خاصين بالمعتزلة والفلاسفة، بل يستعملهما الأشاعرة أيضًا، ولكن في بعض الصفات دون بعضها الآخر[٥].

وحاصل نقد هذين الدليلين: أنهما يعتمدان على ألفاظ مجملة؛ فهم يستعملون ألفاظ التركيب والافتقار والتجسيم التي يفهم منها السامع – من خلال اللغة العربية – معاني مذمومة، في حين أنهم يقصدون بها معاني معينة قد يكون جزء منها صحيحًا في نفسه، ولكن تسميته بتلك الألفاظ تورث نفورًا منها[٦].

ولذلك فإن جانبًا أساسيًا من معالجة هذه القضية يقوم على عدم التسليم بتلك المصطلحات، وعدم التعامل معها ضمن السياق الذي يريده واضعوها؛ بل يكون من خلال تفكيكها إلى معانيها المحتملة، ثم الحكم على كل معنى منها صحة أو بطلانًا، بناء على الأدلة.

---

(١) ابن المنير، **الانتصاف**، مطبوع في هامش الكشاف للزمخشري، (٣١/٤).

(٢) القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٣، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م، مكتبة وهبة – القاهرة، (٢١٧)، ابن تيمية، **منهاج السنة**، (١٦٤/٢).

(٣) الخياط، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم**، (مصورة)، (١٠٧).

(٤) العميري، **العقود الذهبية**، (٢٠٠/١).

(٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تحقيق: أحمد معاذ حقي، ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (٢١٠/٣، ٢١١)، ياسين، محمد براء، **مقالات في تناقضات الأشعرية**، ط١، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، دار العاصمة، الرياض، (٢٤-٢٦).

(٦) ابن القيم، **الصواعق المرسلة**، (٩٢٥/٣، ٩٢٦).

**فمصطلح التركيب مثلًا يحتمل معاني**(١):

أ- فإن كان المقصود به أن الله تعالى مركب من أجزاء يمكن أن ينفصل بعضها عن بعض، كحال الإنسان فهذا معنى باطل، لا يقول به مسلم.

ولا يُسلَّم لهم أن إثبات الصفات يقتضي هذا المعنى؛ لأن هذا المعنى يليق بالمخلوقات، ولا يقول أهل السنة إن اتصاف الله تعالى بالصفات هو كاتصاف المخلوقين، ومن ثم فاللوزام التي توجد في حق المخلوق، لا توجد في حق الخالق، لأنه تعالى ليس كمثله شيء.

ب- وإن كان المقصود أن ذلك الشيء "المركب" يجوز أن يعلم الناس منه شيئًا دون الإحاطة به؛ فهذا معنى صحيح، فنحن لا نعلم صفات الله تعالى كلها، ولكن تسمية هذا المعنى بالتركيب غير مقبولة.

ج- وإن كان المقصود بالتركيب: أن ذات الله تعالى متصفة بصفات؛ فهذا معنى صحيح، ولكن تسمية هذا المعنى بالتركيب غير مقبولة.

**وأما مصطلح الافتقار فيحتمل كذلك أن يراد به**(٢):

أ- افتقار الفاعل إلى مفعوله، والمعلول إلى علته، وهذا معنى باطل، لا يقوله أحد من المسلمين.

ب- أو أن يراد به أن بين الذات والصفات تلازمًا ضروريًا، بحيث إنه لا يمكن أن توجد ذات في الخارج بدون صفات، فهذا معنى عقلي وجودي صحيح، وليس فيه انتقاص من الله تعالى، ولكن تسمية هذا المعنى بالافتقار غير مقبولة.

**ويقال مثل هذا في مصطلح التجسيم؛ فإنه يحتمل معاني منها**(٣):

أ- المعنى اللغوي، وهو الجسد، والجثمان، والبدن، فالإنسان والحيوان يمكن أن يسمى في اللغة جسمًا، بخلاف الجمادات كالحجر، وهذا معنى باطل.

ب- أن يكون مكونًا من أجزاء يمكن انفصالها، كما تقدم في التركيب، وهذا معنى باطل كذلك.

ج- أن يكون متصفًا بالأبعاد الثلاثة؛ الطول، والعرض، والعمق، وهذا باطل كذلك.

وهذه اللوازم توجد في حق المخلوق، ولا توجد في حق الخالق، لأن الله تعالى ليس كالمخلوقات.

د- أن يكون المقصود: الشيء القائم بنفسه، وهذا المعنى صحيح، ولكن تسميته بالجسمية غير مقبولة.

هـ- الشيء الذي يمكن أن تقوم به الصفات، وهذا معنى صحيح، ولكن تسميته بالجسمية غير مقبولة.

---

(١) ابن تيمية، **منهاج السنة**، (١٦٤/٢، ١٦٥، ١٦٧)، العميري، **العقود الذهبية**، (١٥١/١، ١٥٢).

(٢) ابن تيمية، **الصفدية**، (١٠٦/١).

(٣) ابن تيمية، **منهاج السنة**، (٥٣٠/٢، ٥٤٦-٥٤٩)، ابن قاسم، **مجموع الفتاوى**، (٢١٣٠/٥، ٢١٥)، العميري، **العقود الذهبية**، (٢٠٢/١-٢٠٤).

**الدليل الثالث**: دليل حدوث الأعراض، وهو الدليل الذي يثبت من خلاله المتكلمون وجود الله تعالى، وهو مكون من فقرتين:

1- إثبات حدوث العالم، بوقوع التغير فيه.

2- الاستدلال بذلك على وجود الله.

والإشكال الذي ترتب عليه نفي الصفات يتعلق بطريقتهم في إثبات حدوث العالم؛ فإنهم استدلوا على حدوث العالم بقيام الصفات والتغيرات فيه، ثم اطردوا وحكموا على من قامت به الصفات والتغير بأنه حادث، ولذلك نفوا الصفات عن الله تعالى، وبخاصة الصفات الاختيارية، لأن وجود "التغير" والتجدد فيها أظهر(١).

والكلام في شرح هذا الدليل ونقده طويل جدًا؛ ومن أهم ما يذكر في نقده أن طريقتهم في إثبات حدوث العالم غير مسَلّمة، وتفسيرهم للحدوث كذلك فيه إجمال وإشكال، فضلًا عما يترتب على هذا الدليل من لوازم باطلة، وأقوال مشكلة(٢).

فيتحصل من خلال ما تقدم أن جزءًا أساسيًا من هذه الأدلة يقوم على تلاعب بالألفاظ، وذلك من خلال تسمية إثبات الصفات تركيبًا أو تجسيمًا، ثم إنكار "التركيب" و"التجسيم".

فإذا تبين بطلان الأصول التي يعدها المعتزلة دليلًا يصلح للتأويل، بطل تأويلهم، ولا يلزم أن تكون المعاني المحتملة التي يذكرونها باطلة في نفسها، بل قد تكون محتملة، ولكن إذا بطل الدليل المسوغ للتأويل لم يجز العدول عن الظاهر بحسب ما يدل عليه السياق.

## المطلب الأول: الصفات الذاتية

من المواضع التي أوّل فيها الزمخشري الآيات المتعلقة بهذا النوع من الصفات(٣):

1- صفة الحياة، حيث فسر الزمخشري اسم الله (الحي) بأنه "الباقي الذي لا سبيل عليه للفناء"(٤)، فلم يثبت الحياة الحقيقية التي هي نقيض الموت، بناء على مذهب المعتزلة في ذلك.

ووجه توظيف الجانب البياني في هذا التأويل يعود إلى المعنى اللغوي، حيث اقتصر الزمخشري بعض لوازم الحياة، دون الأخذ بالمعنى الحقيقي لصفة الحياة.

---

(١) القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، (٩٤، ١١٠-١١٣)، ابن قاسم، **مجموع الفتاوى**، (٣/٣٠٥).

(٢) أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحق، **رسالة إلى أهل الثغر**، تحقيق: عبد الله الجنيدي، ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، (١٠٥، ١٠٦)، ابن تيمية، **الصفدية**، (١/٢٧٤-٢٧٧)، ابن قاسم، **مجموع الفتاوى**، (٢/٢٢، ٢٣)، العميري، **العقود الذهبية**، (١/١٥٨-١٦٧).

(٣) يستحضر عند كل تأويل من هذه التأويلات ما تم ذكره سابقًا من كون المعاني التي يذكرها المؤولة قد تكون محتملة في ذاتها، وأن الخلاف - بشكل أساسي - يعود إلى مناقشة الأصول المسوغة لحمل اللفظ عليها.

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (١/٢٨٠).

2- صفة العلم، وقد أولها بناء على مذهب المعتزلة في ذلك، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]: "لأن العالم الذات لا يتعذر عليه ولا يمتنع تعلق بمعلوم"(١)، فإنه أرجع إسناد العلم إلى الله تعالى في قوله: ﴿يَعلَمُ﴾ إلى وجود معلوم.

3- صفة القوة، وقد أنكر الزمخشري اتصاف الله تعالى بصفة القوة، مشيرًا إلى أنه يلزم من إثباتها التجسيم، وهذه الإشارة تفهم من تفسيره القوة، حيث قال – موردًا لإشكال أقر به على وصف الله بالقوة: "القوة هي الشدة والصلابة في البنية... والله تعالى لا يوصف بالقوة إلا على معنى القدرة"(٢).

فقوله: "القوة هي الشدة والصلابة في البنية" فيه إشارة إلى شبهة التجسيم، ولذلك فقد فسر القوة بالقدرة، مع ملاحظة أن القدرة عنده – كما عند المعتزلة – ذاتية، وليست قدرًا زائدًا عن الذات، وقد صرح بمذهبه بالنسبة للقدرة بعد ذلك، وفي تفسير سورة الانشقاق(٣).

ووجه صلة تفسير القوة بالقدرة بالجانب البياني يعود إلى البحث في المعنى اللغوي للقوة، حيث لاحظ كون القوة قدرةً زائدة(٤)، ولذلك قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]: "والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة: أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء"(٥).

4- صفة العلو، ولم يثبتها الزمخشري تبعا لمذهب المعتزلة في ذلك، لأنه يلزم عندهم من إثبات العلو: التجسيم، ولذلك أولها بالعلو المعنوي، وعلو الشأن.

وصلة تأويله هذا بالجانب البياني يعود إلى المعنى اللغوي للعلو، حيث يشمل معنى العلوِّ العلوَّ الذاتي والعلو المعنوي(٦)، وقد اقتصر من أولَ هذه الصفة على أحد المعنيين.

ومن ذلك قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة: ٢٥٥]: "وهو (العلي) الشأن (العظيم) الملك والقدرة"(٧).

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (١٥٦/٣).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٨٢/٤).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٥٥٩/٤).

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (٨٢/٤).

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، (٢٧٣/٤).

(٦) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مادة (علو)، (١١٢/٤، ١١٣).

(٧) الزمخشري، **الكشاف**، (٢٨٢/١).

ولما كان سياق بعض الآيات يأبى هذا التأويل فإنه أوّل تلك السياقات كذلك، كما في تفسير لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران: ٥٥]: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ إلى سمائي ومقر ملائكتي"(١).

وكذلك قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]: ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾ إن علّقته بـ﴿يَخَافُونَ﴾فمعناه: يخافون أن يرسل عليهم عذابًا من فوقهم، وإن علقته بـ ﴿رَبَّهُم﴾ حالًا فمعناه: يخافون ربهم عاليًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦١]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]"(٢).

والجانب البياني الذي استخدمه الزمخشري في تأويله لقوله تعالى: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، وكذلك التأويل الأول لقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾: أنه قدر مضافًا محذوفًا في الموضعين، فتقدير ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾: إلى سمائي، وتقدير ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾: يخافون عذاب ربهم.

ويجاب عن هذا التأويل بأن تقدير المضاف المحذوف خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا لداع صحيح مستقيم(٣)، وداعي الزمخشري إلى ذلك باطل.

وقريب من هذا ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] حيث قال: "يعني أن هذه الكلم لا تقبل، ولا تصعد إلى السماء فتكتب حيث تكتب الأعمال المقبولة، كما قال عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، إلا إذا اقترن بها العمل الصالح الذي يحققها ويصدقها فرفعها وأصعدها"(٤)، فقوله: "ولا تصعد إلى السماء فتكتب حيث تكتب الأعمال المقبولة" يفهم منه أنه قدر مضافًا محذوفًا، فصار معنى ﴿إِلَيهِ﴾: إلى سمائه.

وأما قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، فإنه ذكر له تأويلين: الأول: أن المراد بمن في السماء: الملائكة، والثاني: أن الآية جاءت بحسب اعتقاد المشركين(٥).

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٣٤٣/١).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٥٥٦/٢).

(٣) ابن جني، عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، (٢٠٠٦م)، مصورة عن دار الكتب المصرية، (٣٦٢/٢)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: علي ونيس، ط١، (١٤٤٠هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام، (٣١/٣)، الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، مصور عن دار إحياء الكتب العربية، (٢٧٤/٢)، (١٤٦/٣).

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (٥٥٦/٣).

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، (٤٣١/٤).

**والجواب عن التأويل الأول:** أنه مخالف لسياق الآيات، فإن سورة الملك فيها تعظيم لله تعالى في معظم آياتها، وليس فيها ذكر للملائكة.

**والجواب عن التأويل الثاني:** أنه ليس من عادة القرآن أن يذكر عقائد باطلة دون أن يشير إلى بطلانها، فكيف والمقام مقام وعظ وتخويف، فهل سيخوفهم الله تعالى ذاكرا معتقدهم الباطل؟!

## المطلب الثاني: الصفات الخبرية

من الآيات التي أولها الزمخشري في هذا الباب:

١- صفة الوجه، وقد فسرها الزمخشري بالذات، وفي ذلك يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: ﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ﴿وَجهُ رَبِّكَ﴾ ذاته، والوجه يعبر به عن الجملة والذات، ومساكين مكة يقولون: أين وجه عربي ينقذني من الهوان"(١).

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: "﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إلا إياه، والوجه يعبر به عن الذات"(٢).

ووجه توظيف الزمخشري للغة العربية هنا استخدامه للمجاز المرسل، وهو إطلاق الجزء وإرادة الكل، حيث عد ذكر الوجه هنا إشارة إلى الذات، مع نفي الوجه.

ويجاب هنا بأنه لا نزاع في أن المراد بالوجه هنا ذات الله تعالى، فالمجاز المرسل لا يلزم منه نفي الجزء الذي يعبر به عن الكل، فقد يكون الجزء موجودًا ويعبر به عن الكل.

ولو فرضنا أنه يلزم منه نفي الجزء لكان هذا خلاف الظاهر؛ ولا دليل معتبرًا لنفي هذا الظاهر كما تقدم.

2- صفة اليدين، وحاصل كلام الزمخشري في هذه الصفة أنه لم يفسرها بالقدرة أو النعمة، بل ذهب إلى أن سياق الآيات التي ذكرت فيها اليد يفيد أن اليد غير مرادة أصلًا، لا حقيقة ولا مجازًا.

ولذلك فقد جعل الزمخشري السياق عمدته في تأويل الآيات التي ذكرت فيها اليد؛ ولكن عند التحقيق فإن السياق ليس في صالح الزمخشري؛ فإن مجيء اليد بمعنى النعمة أو القوة، أو استعمال تركيب غل اليد للتعبير عن البخل، كلها شائعة في اللغة، ولكن سياق تلك الآيات فيه ما يمنع هذا التأويل، ولا يلزم من صحة أسلوبٍ في بعض السياقات أن يكون صحيحًا في غيرها(٣)، كما سيظهر بعد قليل.

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٤/٣٠٧).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٣/٤٠١).

(٣) ابن القيم، **الصواعق المرسلة**، (١/١٩٢، ١٩٣).

ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، وحاصله أن وصف اليد بالغل يقصد به البخل، ووصفها بالبسط يقصد به الكرم، ولو لم يكن للموصوف بذلك يد حقيقة.

**وقد دلل على ذلك بأمرين:**

**الأول**: أن المراد بمثل هذا التركيب إثبات البخل، لا إثبات اليد، وفي ذلك يقول: "غل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط"(١).

**والجواب**: أن في كلامه هنا إيهامًا وتدليسًا، فإن غاية ما يفهم من هذا الأسلوب: أنه لا يلزم وجود اليد لمن وصف بغل اليد أو بسطها، ولكنها قد تكون موجودة، والزمخشري حاول إخفاء هذا الاحتمال بقوله: "ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ولا غل ولا بسط"، مع أن كلامه اللاحق يدل على وجود هذا الاحتمال، الذي هو الظاهر أصلًا.

**الثاني**: أورد الزمخشري شواهد من لغة العرب تفيد أن وصف غل اليد وبسطها قد يقال في حق من لا يد له، كالإنسان مقطوع اليد، وقد يقال كذلك في حق من لا يصح اتصافه باليد، كالريح والأرض(٢).

**والجواب من وجهين:**

أ- أنه على التسليم بما ذكر فإن غاية ما يفيده كلامه أنه لا تلازم بين وصف الشيء بقبض اليد أو بسطها وجود اليد، وهذا لا يعدو كونه احتمالًا غير ظاهر، قد يقال به إذا وجدت قرينة صحيحة لذلك، لكن هذه القرينة التي يتعلق بها نفاه هذه الصفة غير صحيحة على مذهب أهل السنة.

والزمخشري حاول أن يجعل هذا الاحتمال هو الأصل المطرد، وزين ذلك بأنه من الأمور التي لا يفهمها إلا من تعمق في اللغة العربية كثيرًا؛ فقال: "ومن لم ينظر في علم البيان عمى عن تبصر محجة الصواب في تأويل أمثال هذه الآية، ولم يتخلص من يد الطاعن إذا عبثت به"(٣)، وكذلك قال في موضع آخر: "ولا ترى بابا في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، فإن أكثره وعليته تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديمًا، وما أتي الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير، حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علمًا لو قدروه حق قدره، لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقدها المورية ولا يفك قيودها المكربة إلا هو، وكم آية من آيات

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٦١٠/١).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٦١٠/١، ٦١١)، وينظر كذلك (٦٦٥/٣، ٦٦٦)، في تفسير قوله تعالى: ﴿قالَ يا إبليسُ ما مَنَعَكَ أَن تَسجُدَ لِما خَلَقتُ بِيَدَيَّ﴾] ص: ٧٥].

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٦١١/١).

التنزيل وحديث من أحاديث الرسول، قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأن من تأول ليس من هذا العلم في عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلًا منه من دبير"(١).

وكلامه لا يعدو أن يكون استعراضًا، فأهل السنة لا يخالفون في كون هذه الأساليب مستعملة في لغة العرب عمومًا، وإنما يخالفون في الداعي لترك ظاهر النص والسياق إلى تلك الوجوه، كما أن تهويله لأمر هذه الوجوه بحيث يوهم أنه لا يكاد يطلع عليه إلا أساطين اللغة فيه مبالغة؛ فهذه الوجوه معروفة متداولة، يعرفها كل من درس علم البيان، ولا حاجة إلى كل ذلك التهويل الذي مارسه الزمخشري.

ب- لا يُسَلَّم للزمخشري ما زعمه من أن العرب تطلق وصف غل اليد على من لا يد له، فيظل الأمر على الأصل وهو عدم استعمال هذا الأسلوب في حق من لا يد له أصلًا، وأما الشاهد الذي أورده، وهو:

جاد الحمى بسط اليدين بوابل

**والذي فيه نسبة بسط اليدين إلى المطر، فالجواب عنه من وجهين:**

**الأول**: أن هذا البيت لا يعرف قائله، وقد أورده بعض المفسرين كذلك بدون نسبة إلى قائل معين(٢)، وبناء على ذلك فلا يصح الاحتجاج به.

**الثاني**: أن البيت فيه نسبة البسط إلى من لا يد له، فإذا صلح هذا جوابًا عن قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فلا يصلح جوابًا عن قوله المحكي عن اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، مع ملاحظة أنه أبطل الغل، ولم يبطل نسبة اليد إليه سبحانه.

وأما الشواهد الأخرى التي أوردها، والتي فيها نسبة اليد إلى من لا يد له كالريح، فليس فيها حديث عن الغل والبسط أصلًا.

**ومن الوجوه الأخرى التي تبطل تعلق الزمخشري بسياق الآية:**

أ- أن في الآية مقابلة قول اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، والأصل تطابق كل من الشبهة والجواب في معاني الكلمات المستعملة وإلا لما استقام الجواب.

وقد أورد الزمخشري هذا الوجه، ورد عليه بأمرين: الأول: أنه قد يكون المراد الدعاء عليهم بالبخل، والثاني: أن يكون المراد الدعاء عليهم بغل الأيدي حقيقة، وذلك بأن يكونوا أسرى في الدنيا، ومعذبين بالأغلال في الآخرة، ويكون التطابق بين الألفاظ فقط(٣).

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٣٦/٤).

(٢) كما في: أبي حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، **البحر المحيط**، تحقيق: محمد معتز وآخر، ط١، (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، دار الرسالة العالمية، دمشق، (٣٠٥/٨)، الألوسي، محمود بن عبد الله البغدادي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: ماهر حبوش، ط٣، (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، دار الرسالة العالمية، دمشق، (٢٩٢/٧).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٦١٢/١).

ويقال في الجواب عن الاحتمال الأول ما قيل في كلامه حول تفسير ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾.

وأما الثاني فإن دعواه بأن التطابق بين الألفاظ فقط غير مُسلَّمة، ويقال في الجواب عنها بأنها احتمال غير ظاهر، لا يوجد دليل صحيح يسوغ القول به.

ب- أن الآية حكت عن اليهود أمرين: نسبة اليد إلى الله تعالى، ونسبة البخل إليه، وأبطلت الثاني، ولم تنكر نسبة اليد إلى الله تعالى(١).

ومن الآيات التي تكلم فيها الزمخشري كذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، حيث اتبع الطريقة ذاتها في التعلق بالسياق مع إنكار حقيقة صفة اليد، وفي ذلك يقول: "ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل فقال: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه: تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز..."(٢).

ويقال في الجواب عن كلامه ما قيل في الآية السابقة.

وكذلك فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، حيث ذكر أن إسناد الخلق أو العمل إلى اليدين لا يلزم منه وجود اليدين حقيقة(٣)؛ ويجاب عنه بأنه على التسليم بذلك فعدم لزوم وجود اليدين حقيقة لا يعني عدم جواز وجودهما، كما تقدم في آية سورة المائدة.

**ثم ذكر وجهين في تأويل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، وهما:**

1- لما هو مخلوق، فيكون المعنى: كيف تمتنع من السجود لمن أعلم أنه مخلوق، ومع ذلك أمرتك بالسجود له، فيكون المعنى أنه توبيخ لإبليس على استكباره عن الامتثال.

2- المعنى: لما خلقت بغير واسطة(٤).

**والجواب:**

أ- أن هذين المعنيين لا يلزم منهما نفي صفة اليد عن الله تعالى.

---

(١) ابن الموصلي، محمد بن محمد بن عبد الكريم، **مختصر الصواعق المرسلة**، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، (٣٩٦).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٤/٣٥، ٣٦).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٣/٦٦٥).

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (٣/٦٦٥-٦٦٧).

ب- كما أن السياق يمنع ذلك؛ فإن لفظ اليد في الآية مثنى ومضاف إلى الله تعالى، وليس في كلام العرب ما يدل على استعمال هذا الأسلوب في حق من لا يد له.

وكذلك سياق الآية يتحدث عن مزية تميز آدم عن غيره، وهذا يمنع صرف المعنى إلى غير اليد الحقيقية(١).

واتبع الزمخشري الطريقة ذاتها في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، حيث ذكر أن المراد أن الذين بايعوا النبي ﷺ كأنهم بايعوا الله تعالى(٢).

٣- صفة العينين، حيث أولها الزمخشري بالحفظ والرعاية، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]: "﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: لتربى ويحسن إليك وأنا مراعيك وراقبك، كما يراعي الرجل الشيء بعينيه إذا اعتنى به، وتقول للصانع: اصنع هذا على عيني أنظر إليك، لئلا تخالف به عن مرادي وبغيتي"(٣).

ووجه استخدام الجانب البياني هنا أنه فسر هذا التركيب ببعض لوازمه؛ فإنه يلزم من قوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ الحفظ والرعاية.

**والجواب عن هذا التأويل:**

أنه لا نزاع في أن هذا التركيب يلزم منه الحفظ والرعاية في اللغة، ولكنه لا يلزم منه نفي صفة العينين، ونفيهما إنما جاء من الأصول الخاصة التي اعتمد عليها من نفى هذه الصفة.

## المبحث الثاني: تعامله مع الصفات الاختيارية

تقدم أن الصفات الاختيارية هي الصفات التي يتصف الله تعالى بجنسها أزلًا، ويتصف بأفرادها متى شاء؛ فجنس هذه الصفات قديم ملازم لذات الله تعالى، وأفرادها متجددة، يتصف الله تعالى بها متى شاء.

وقد أنكرت المعتزلة هذا النوع من الصفات، وتأويلهم لهذه الصفات له صورتان:

**الأولى:** أن يكون راجعًا موقفهم من إثبات الصفات عمومًا، بما في ذلك الصفات الاختيارية.

**الثانية:** أن يكون راجعًا إلى معان معينة يفرضونها في فهم الصفات، ثم يؤولونها بناء على ذلك، كقولهم: يلزم من الاستواء على العرش: التحيز أو التجسيم، ويلزم من الرحمة الرقة.

---

(١) ابن القيم، **الصواعق المرسلة**، (١٩٣/١).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٢١٠/٤).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٥٨/٣)، وينظر كذلك: (٢٨١/٤).

**وقد تجتمع الصورتان في بعض الصفات.**

**وقد استعمل الزمخشري هاتين الطريقتين، ومن ذلك:**

1- صفة السمع، وقد فر الزمخشري من إثبات صفة السمع الحقيقية، والتي هي إدراك المسموعات، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]: "ومعنى سماع الله له: أنه لم يخف عليه، وأنه أعد له كفاءه من العقاب"(١).

ووجه صلة تفسير السمع بأنه عدم الخفاء يعود إلى البحث في المعنى اللغوي؛ فعدم الخفاء هو من لوازم صفة السمع، ولكنه لا يمثل حقيقة صفة السمع(٢).

وصرح بمذهب المعتزلة في صفة السمع بقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنبياء:٤]: "ثم بين ذلك بأنه السميع العليم لذاته"(٣).

2- صفة الكلام، وقد أولها الزمخشري تبعًا لمذهب المعتزلة المنكرين صفة الكلام، وقد تنوعت طرقه في تأويل الآيات المثبتة لهذه الصفة:

أ- فالآيات التي تضيف الكلام إلى الله تعالى أولها بأن المراد منها نفس أوامر الله تعالى ونواهيه أو شرائعه.

ويمكن بيان وجه هذا التأويل على مذهب الزمخشري: أن أوامر الله تعالى ونواهيه وشرائعه قد تكون من كلام الله تعالى، وقد تكون وحيا من غير الكلام يوحيه الله إلى أنبيائه؛ وتأويل الزمخشري يستقيم عليهما جميعًا؛ أما على الاحتمال الثاني فالأمر ظاهر، وأما على الاحتمال الأول فإن مذهب المعتزلة أن ذلك الكلام الذي نزل بالشرائع مخلوق، وإنما يضاف إلى الله تعالى إضافة تشريف(٤).

وذكر الزمخشري هذا التأويل عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، فقال: "﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ أي تم كل ما أخبر به، وأمر ونهى، ووعد وأوعد"(٥).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]: "يريدون أن يغيروا موعد الله لأهل الحديبية"(٦).

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٤١٦/١).

(٢) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، مطبعة حكومة الكويت، مادة (سمع)، (٢٢٣/٢١).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٩٣/٣).

(٤) القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، (٥٣٨، ٥٣٩).

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، (٥٧/٢).

(٦) الزمخشري، **الكشاف**، (٢١٢/٤).

ب- وأما في الآيات التي أسندت الكلام إلى الله تعالى عن طريق الفعل، فإنه صرح بأن هذا الكلام مخلوق، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] حيث قال: "﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ من غير واسطة، كما يكلم الملك، وتكليمه: أن يخلق الكلام منطوقًا به في بعض الأجرام كما خلقه مخطوطًا في اللوح"(١).

ولعل قوله: "من غير واسطة" إشارة منه إلى أن الكلام مخلوق، ولذلك فقد اقتصر على هذا المعنى عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، حيث قال: "﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ فضله الله بأن كلمه من غير سفير وهو موسى عليه السلام"(٢).

ج- وأما الآيات التي تسند قولًا معينا إلى الله تعالى، فقد أولها بحسب ما يتهيأ له من سياق الآية.

ومن ذلك أنه فسر قوله عز وجل للشيء: كن، فيكون، فقد أولها بنفاذ أوامر الله تعالى في الكون، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ من كان التامة، أي أحدث فيحدث، وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا قول ثَمَّ، كما لا قول في قوله:

إذ قالت الأنْساعُ للبَطْنِ الْحَقِ(٣)

وإنما المعنى أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنما يتكون ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف، كما أن المأمور المطيع الذي يؤمر فيمتثل لا يتوقف ولا يمتنع ولا يكون منه الإباء"(٤).

ومن ذلك تأويله لقوله تعالى للسماء والأرض: بأنه إما مجاز عن أمرهما بذلك، أو أنه تخييل، ولا وجود لكلام صدر عن الله تعالى، ولا عن السماء والأرض(٥).

د- أشار إلى احتمال دلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] على خلق القرآن، فقال: "﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾ بمعنى: صيرناه، معدي إلى مفعولين، أو بمعنى: خلقناه معدي إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]"(٦).

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (١٤٢/٢).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٢٧٧/١).

(٣) رجز لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة، **ديوان أبي النجم العجلي**، شرح وتحقيق: محمد أديب جمران، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، مجمع اللغة العربية، دمشق، (٢٨١).

والأنساع جمع نِسْع، وهو سير تشد به الإبل، يصف الشاعر في هذا الشطر شدة ضمور بطن ناقته.

الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (نسع)، (٢٤٩/٢٢، ٢٥٠).

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، (١٧١/١).

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، (٧٨/٤، ٧٩).

(٦) الزمخشري، **الكشاف**، (١٢٢/٤، ١٢٣).

٣- صفة استواء الله تعالى على العرش، وقد أول الزمخشري هذه الصفة بالطريقة التي استخدمها في تأويل صفة اليد، فإنه لم يفسر الاستواء بالاستيلاء، بل رأى أن المراد بالجملة كلها: إثبات عموم ملك الله تعالى، لأن هذا التعبير يقصد به إثبات الملك، حتى لو لم يكن هناك استواء حقيقة، وفي ذلك يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: "لما كان الاستواء على العرش - وهو سرير الملك - مما يرادف الملك، جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون: مَلَكَ، وإن لم يقعد على السرير البتة، وقالوه أيضًا لشهرته في ذلك المعنى ومساواته (مَلَكَ) في مؤداه، وإن كان أشرح وأبسط وأدل على صورة الأمر"(١).

**ويرد هذا التأويل:**

أ- بأن هذا مخالف للظاهر، ولا موجب صحيحًا لذلك.

ب- غاية ما يؤخذ من تقريره أنه لا تلازم بين تركيب ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وبين وجود الاستواء على العرش، ولا يفهم منه النفي، ولا دليل عند الزمخشري على النفي إلا الأصول الخاصة التي تقتضي عنده نفي الاستواء، فعاد الأمر إلى مناقشة تلك الأصول، ولما كانت غير صحيحة عند أهل السنة وجب الرجوع إلى ظاهر هذا النص، فضلًا عن وجود نصوص أخرى كثيرة في المسألة.

4- صفتا المجيء والإتيان، وقد أول الآيات التي أثبتت هاتين الصفتين من خلال تقدير مضاف محذوف، أو تقدير محذوف آخر بحسب الآية، أو استخدام السياق.

ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] حيث قال: "إتيان الله: إتيان أمره وبأسه، كقوله: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، ﴿إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَا﴾ [الأنعام: ٤٣]، ويجوز أن يكون المأتي به محذوفًا، بمعنى: أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [الأنفال: ٤٩]"(٢)، ففي الوجه الأول قدر مضافًا محذوفًا، وفي الوجه الثاني جعل فعل (يأتي) متعديًا، وقدر المفعول به.

والجواب هنا بنحو ما تقدم... صحيح أن هذا أسلوب قد يستعمل في اللغة، ولكنه مخالف للظاهر، ولا موجب صحيحًا لمخالفة الظاهر إلا تلك الأصول الباطلة.

وقدر مضافًا محذوفًا كذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ولكنه حاول التفريق بين قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٤٨/٣).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٢٣٧/١).

يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ وقوله: أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ فقال: "﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾: أو يأتي كل آيات ربك، بدليل قوله: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾"(١)، فصار المعنى: هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة، أو تأتي كل آيات ربك، أو تأتي بعض آيات ربك؛ وهي جملة ركيكة لا يرضى الزمخشري ذاته أن ينسبها إلى نفسه.

وأما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢] فقد خرج من التقدير اللفظي إلى مراعاة المعنى العام للسياق، فقال: "فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركةُ والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة؟ قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه، مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه، ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم"(٢).

فقوله: "هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه..." فيه أن الصورة هنا استعارة مكنية، حيث استعار الهيبة من مجيء ملوك الدنيا، مع نفي المجيء حقيقة.

وقد أشار الزمخشري بقوله: "فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة؟" إلى سبب من أسباب تأويل هذه الصفة، وهي شبهة التجسيم، حيث جعل الحركة والانتقال خاصين بمن كان في جهة مخلوقة محصورة، وهذا من خواص الأجسام.

وتقدم الجواب عن هذه الشبهة، ويضاف هنا أن قوله: "والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة" غير مُسلَّم، لأن هذا اللازم الذي ذكره إنما يلزم في حق المخلوق لا الخالق.

5- صفة الرحمة، وقد تأولها الزمخشري بأنها مجاز عن الإنعام، لأنها تتضمن معاني العطف والحنو(٣)، وهي معان لا تليق بالله تعالى.

**والجواب**: أن معاني العطف والحنو أو الرقة والضعف، تلزمان رحمة المخلوق، وأما رحمة الخالق سبحانه فإنها لا تليق به ﷻ، ولا يلزم من اتصافه بالرحمة أن يكون فيها ضعف ورقة.

6- صفة المحبة، وهي من الصفات التي يؤولها المعتزلة، وسبب ذلك أنهم يرون أن المحبة يلزم منها ميل في الطبائع، ولا تكون إلا بين شيئين بينهما تناسب، وبناء على ذلك فقد نفوا محبة العباد لله على الحقيقة، ومحبة الله للعباد على الحقيقة(٤).

---

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٢/٧٧).

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، (٤/٥٨٣).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (١/٢٦، ٢٧)، (٢/٤٤٥).

(٤) الشريف الرضي، محمد بن حسين بن موسى، **تلخيص البيان في مجازات القرآن**، تحقيق: علي مقلد، دار مكتبة الحياة، بيروت، (٥٧).

وفي ذلك يقول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]: "محبة العباد لله مجاز عن إرادة نفوسهم اختصاصه بالعبادة دون غيره ورغبتهم فيها، ومحبة الله عباده أن يرضى عنهم ويحمد فعلهم"(١).

7- صفة الغضب، وقد أولها تبعًا لمذهب المعتزلة، لأنهم يفسرون الغضب هو غليان الدم في القلب لطلب الانتقام(٢)، وهو معنى لا يليق بالله تعالى.

وفي ذلك يقول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] مبينا المراد بالغضب: "هو إرادة الانتقام من العصاة، وإنزال العقوبة بهم، وأن يفعل بهم مثل ما يفعله الملك إذا غضب على من تحت يده"(٣).

ووجه استخدام الجانب البياني هنا أنه فسر الغضب ببعض لوازمه.

وأما الجواب على ما ذهب إليه فإن تفسيره الغضب بأنه غليان الدم في القلب، لو سلمنا بصحته فإنه غضب البشر، وأما غضب الله تعالى فإنه يليق بجلاله، وليس فيه معنى من معاني النقص.

**خاتمة:**

أهم ما توصل إليه الباحثان من نتائج، وهي:

1- التأويل في الاصطلاح هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى مرجوح يحتمله، لدليل دل على ذلك، فإذا وُجد هذا الدليل فالتأويل صحيح، وإلا فهو تأويل فاسد.

2- آيات الصفات عند أهل السنة: هي الآيات التي تذكر الصفة مسندة إلى الله تعالى، ويكون سياقها دالًا على أن المراد بالآية إثبات الصفة.

3- تقسيم آيات الصفات إلى أنواع من المسائل الاجتهادية؛ وقد تنوعت طرق العلماء في تقسيمها مراعين جهات متعددة.

4- من الاعتبارات التي تقسم الصفات على أساسها: تقسيم الصفات باعتبار تعلقها بذات الله تعالى، وهي بهذا الاعتبار قسمان: صفات ملازمة لذات الله تعالى أزلًا، وصفات اختيارية؛ يتصف الله تعالى بها أزلًا، ويتجدد اتصافه بها بمشيئته ﷻ.

5- لا يكثر الزمخشري من التوسع والتفصيل انتصارًا لمذهبه، بل يكتفي غالبًا بالإشارة السريعة.

6- يوظف الزمخشري الجانب البياني في التأويل، منطلقًا من المذهب الاعتزالي، بحيث يوجه الآيات بما يتوافق معه.

(١) الزمخشري، **الكشاف**، (٣٣٠/١)، وينظر كذلك: (٦٠٢/١).

(٢) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (غضب)، (٤٨٥/٣).

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، (٢٤/١)، وينظر كذلك: (٧٢/٣).

7- مبدأ التأويل لا إشكال فيه بحد ذاته، بل الإشكال في التأويل انطلاقًا من أصول فاسدة، يدعي أصحابها أنها يقينية.

8- قد لا يؤول الزمخشري الآية أحيانًا، وإنما يبقي النص كما هو، ويبني التفسير عليه، أو يكرر لفظ الآية؛ وهذا لا يعني إثباته للصفة.

9- أهم الأدلة التي شكلت طريقة المعتزلة في التعامل مع آيات الصفات: دليل تعدد القدماء، ودليل التركيب، والتجسيم، ودليل الحدوث.

10- لا يرى المعتزلة أن الله تعالى تقوم به صفة زائدة عن الذات، بل يرون أن تلك المعاني ذاتية، فعندهم – مثلًا – أن الله تعالى له علم هو ذاته، وقدرة هي ذاتية، لا أنه عليم بعلم، أو قدير بقدرة.

11- أول الزمخشري بعض الآيات التي أسندت الصفات لله تعالى، سواء كانت صفات ملازمة للذات أو صفات اختيارية.

**ويوصي الباحثان بما يأتي:**

1- البحث في اعتماد الزمخشري على اللغة العربية في تأويل الآيات التي لها صلة بالأصول الاعتزالية الأخرى.

2- التوسع في دراسة الطرق التي يعتمد عليها الزمخشري في تأويل آيات الصفات.

3- عمل مزيد من الدراسات في اعتماد مفسرين آخرين على اللغة العربية في تأويل آيات الصفات.

## المراجع:


الألوسي، محمود بن عبد الله البغدادي. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. تحقيق: ماهر حبوش، ط٣، (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، دار الرسالة العالمية: دمشق.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**. تحقيق: أحمد معاذ حقي، (١٤٢٦هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. **الصفدية**. تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، دار الفضيلة: الرياض.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. جمع: عبد الرحمن بن قاسم. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**. ط١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، (مصورة).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. **منهاج السنة النبوية**. تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

ابن جني، عثمان بن جني. **الخصائص**. تحقيق: محمد النجار، (٢٠٠٦م)، مصورة عن دار الكتب المصرية.

الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحق. **رسالة إلى أهل الثغر**. تحقيق: عبد الله الجنيدي، (١٤١٣هـ)، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي. **البحر المحيط**. تحقيق: محمد معتز وآخر، ط١، (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، دار الرسالة العالمية: دمشق.

الخياط، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان. **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم**. (مصورة).

الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد. **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد**. تحقيق: رشيد الألمعي، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، مكتبة الرشد: الرياض.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، مصور عن دار إحياء الكتب العربية.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله. **البحر المحيط في أصول الفقه**. تحقيق: عمر سليمان الأشقر، ط٢، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، وزارة الأوقاف: الكويت.

الزمخشري، محمود بن عمر. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل**. تعليق: الشربيني شريدة، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، دار الحديث: القاهرة.

الشريف الرضي، محمد بن حسين بن موسى. **تلخيص البيان في مجازات القرآن**. تحقيق: علي مقلد، دار مكتبة الحياة: بيروت.

صالح، محمد أديب. **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**. ط٤، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، الكتب الإسلامي: بيروت.

الطبري، محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**. تحقيق: عبد الله التركي، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، دار عالم الكتب: الرياض.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: علي ونيس، ط١، (١٤٤٠هـ)، دار ابن الجوزي: الدمام.

العميري، سلطان بن عبد الرحمن. **العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية**. ط١، (١٤٤٠هـ/٢٠١٩)، دار مدارج: السعودية.

الغزالي، محمد بن محمد بن محمد. **المستصفى من علم الأصول**. تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ط٢، (٢٠١٢م/١٤٣٣هـ)، الرسالة العالمية: دمشق.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام هارون، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار الفكر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**. تحقيق: علي بن محمد، ط٣، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، دار العاصمة: الرياض.

ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: حسن عباس قطب وآخرين، ط١، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، دار عالم الكتب: الرياض.

مرتضى الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، مطبعة حكومة الكويت.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. **القائد إلى تصحيح العقائد**. تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٣، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، المكتب الإسلامي: بيروت.

ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. **الانتصاف**. مطبوع في هامش الكشاف للزمخشري.

ابن الموصلي، محمد بن محمد بن عبد الكريم. **مختصر الصواعق المرسلة**. ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث: القاهرة.

أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة. **ديوان أبي النجم العجلي**. شرح وتحقيق: محمد أديب جمران، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، مجمع اللغة العربية: دمشق.

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. **شرح الأصول الخمسة**. تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٣، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، مكتبة وهبة: القاهرة.

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. **المختصر في أصول الدين** (ضمن مجموع بعنوان: رسائل العدل والتوحيد). تحقيق: محمد عمارة، ط٢، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، دار الشروق: القاهرة.

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. **المغني في أبواب العدل والتوحيد**. تحقيق: محمد مصطفى حلمي وآخر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

ياسين، محمد براء. **مقالات في تناقضات الأشعرية**. ط١، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، دار العاصمة: الرياض.